اتفاقية جديدة لمكافحة الإرهاب النووي تعزز الإطار العالمي

14 نيسان/أبريل 2005

تعزز المعاهدة الدولية لمكافحة الإرهاب النووي التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الأسبوع الإطار القانوني العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية، بما يشمل التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويُفتح باب التوقيع على *الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي* في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

والاتفاقية جزء أساسي من الجهود العالمية الرامية إلى منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، التي يمكن أن يؤدي استخدامها إلى عواقب كارثية. وتنص الاتفاقية، التي تستند إلى صك اقترحه الاتحاد الروسي أصلاً في عام 1998، على تعريف لأعمال الإرهاب النووي وتشمل نطاقاً واسعاً من الأهداف المحتملة، بما فيها تلك الموجهة ضد محطات توليد الطاقة النووية والمفاعلات النووية. وبموجب أحكامها، يتوجب إما تسليم الجناة المزعومين أو ملاحقتهم قضائياً. وهي تشجع الدول أيضاً على التعاون في منع الهجمات الإرهابية عن طريق تبادل المعلومات ومساعدة بعضها البعض فيما يتصل بالتحقيقات الجنائية وإجراءات تسليم المجرمين. وتشترط المعاهدة أن يُحتَفَظ بأي مواد نووية أو إشعاعية محجوزة وفقاً لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن يُتعامل معها بحسب معايير الوكالة للصحة والسلامة والحماية المادية.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان إن اعتماد الاتفاقية بعد سنوات عديدة من المفاوضات "خطوة حيوية للأمام فى الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى منع الارهاب النووى".

وعقدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخراً مؤتمراً للأمن النووي في لندن جدد الجهود العالمية المبذولة من خلال الوكالة وغيرها من البرامج من أجل مكافحة الإرهاب النووي ورفع مستويات الأمن النووي.